بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانی علم البیان قدمه علی البدیع لشدة الاحتیاج الیه لکونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا الیه فی تحصیل البلاغة الکلام بخلاف البدیع فانه من التوابع وهو علم یعرف به ایراد المعنی الواحد بطرق مختلفة فی وضوح الدلالة علیه وههنا مسئلة السؤال الاول علی ای معنی یحمل لام الفن من معانیه الاربعة المشهورة الجواب علی لام العهد الخارجی اذ لا تحمل علی غیره ما امکن العهد الثانی ما حقیقة لام العهد الخارجی الجواب هی اللام التی وضعت للاشارة الی قصر الحصة المعینة من مفهوم مدخولها الثالث بای وجه تعینت تلک الحصة بین المتکلم والمخاطب اعنی المحق والطالب ههنا الجواب تعینت بسبق ذکرها کنایة فی اخر المقدمة حیث ذکر علوما ثلثة بقوله وما یحترز به عن الخطاء فی تادیة المعنی المراد علم المعانی وما یحترز به عن التعقید المعنوی علم البیان وما یعرف به وجوه التحسین علم البدیع کما تعین المذکر ممافی البطن بسبق ذکره کنایة فی ضمن التحریر فی قصة امرأة عمران الرابع ما طریق ههذه الکنایة الجواب ذکروا ان الکتاب واجزائه کالفن والباب والفصل یحتمل ان یکون عبارة عن الالفاظ وان یکون عبارة عن النقوش وان یکون عبارة عن المسائل والمختار ههنا الاول کما فی کتاب الله وان العلم یحتمل ان یکون عبارة عن المسائل وان یکون عبارة عن التصدیقات المتعلقة بالمسائل وان یکون عبارة عن الملکة الحاصلة من تکرر تلک التصدیقات والتمارس بها والعلو م المذکورة فی اخر المقدمة هی المسائل لان المراد منها ما سبیتین فی مقاصد الکتاب ولا معنی لبیان الادراکات والملکات وانما البین ههنا المسائل فان حمل الفن علی الالفاظ المخصوصة کما هو المختار او علی النقوش فوجه الکنایة ان ذکر المسائل التی هی عبارة عن العلوم الثلثة فی اخر المقدمة مما یفید ذکر دوالها ای الالفاظ والنقوش ضمنا لاستلزام بین الدال والمدلول وان حمل الفن علی المسائل المخصوصة ایضا فوجه الکنایة ان عنوان الفن بعنوان طائفة مخصوصة من المسائل اعم من المسائل التی ذکرت بالخصوص وذکر العام فی الجملة وهو مراد هنا قال ههنا ان الاتحاد فی الذات کاف فی لام العهد الخامس ما انفهم هذا الفن فی اخر المقدمة الا من قوله وما یحترز به عن التعقید المعنوی علم البیان وهذا القول هناک ثانی الاقوال الثلثة فاذا کان لام العهد اشارة الی ما فهم من الثانی کانت اللام مفیدة لثانویة الفن المعهود ایضا فتستغنی عن قید الثانی ههنا وبالجملة لام العهد مغن عن قید الثانی لان المعهود ثانی هناک

الجواب

الجواب المراد من الثانی ههنا ما فی المرتبة الثانیة والثالث فیما سبق ثانی فی الذکر لا فی المرتبة والترتیب الذکری لا یستلزم الترتیب الرتبی ولیس هناک ما یدل علی الترتیب الرتبی او الزمانی اذ العطف هناک بالواو التی لا تدل علی الترتیب لانها ما وضعت ولا لم تدل الا بنیة الوضوء علی الترتیب فی غسل الاعضاء الاربعة کیفی ولو دل الترتیب الذکری علی الترتیب الرتبی للتفاضل العلوم المدونة علی الفنون الثلثة لاسیما علی تقدیر کون الموضوع والمحمول عبارتین عن المسائل المخصوصة لان المحمول افاد هناک ان ما یحترز به عن الخطاء علم المعانی وان ما یحترز به عن التعقید المعنوی علم البیان وان ما یعرف به وجوه التحسین علم البدیع فلو کان الترتیب الذکری هناک دالا علی الترتیب الرتبی فجعل تقیید الفن المعهود ههنا بقید الثانی یتعین ذلک الفن المحکوم علیه ههنا بعلم البیان ویلغو احمل علم البیان هناک ذکر الکلام فی اخویه بل الحق ان غایة ما افاده لام العهد ههنا هو الفن المعهود السابق فی ضمن الفنون الثلثة فلا یدری انه ثانی فی المرتبة ام لا وانه هو ما یحترز به عن التعقید المعنوی ام لا فلام العهد لا تغنی عن قید الثانی ولا یوجب لغویة الحمل ههنا مع ان الثانویة فیما سبق حاصلة فی الواقع ولیست بملحوظة ههناک و فرق بین حصول الشیء وملاحظته ولا تلازم بینهما والاکثر ملاحظة زید موجبة لملاحظة جمیع اوصافه الحاصلة له فی الواقع وذلک قطعی البطلان السادس اذا حمل اللام علی العهد الخارجی وارید من مدخوله حصة معینة من مفهومه یلزم ان یکون لفظ الفن وکذا کل ما دخل علیه لام العهد الخارجی مجازا من باب ذکر العام وارادة الخاص ولا قائل به الجواب صرح الشریف المحقق فی بحث اللام بان لا سماء الاجناس مع لام العهد وضعا آخر بازاء الحصص المعینة فیکون مدخولها حقیقة باعتبار هذا الوضع السابع ما اسم علم البیان هل هو مجموع المضاف والمضاف الیه کعبد الله ام المضاف الیه وحده واضیف الیه العلم کیوم الاحد الجواب هو المضاف الیه وحده بناء علی ان الحق ان لفظ العلم فی مثل علم الصرف وعلم النحو وامثالها لیس جزءا من اسامی العلوم بل هو مضاف الی الاسامی من اضافة العام المطلق الی الخاص کیوم الاحد وثوابها وشجر الاراک وقد اشار الیه المصنف فی قوله فلما کان علم البلاغة وتوابعها حیث عطف التوابع علی البلاغة مع امتناع العطف علی جزء العلم واشار الشارح افضل ایضا ههنا بقوله قدمه علی البدیع حیث ترک لفظ العلم مع ان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامکان السابع من ما کان البیان الذی هو اسم العلم المخصوص دالا بالتضمن

على مفهوم العلم كما يدل عليه تعريف الآتي فما فائدة اضافة العلم اليه الجواب الفائدة في
جميع صور اضافة العام الى الخاص تبيين جنس المضاف اليه من اول الامر لئلا يحتمل الجنس
الآخر كالنطق الفصيح بهناد هذه الفائدة لا تحصل بمجرد الدلالة الضمنية بل تحتاج الى
تصريح الجنس واما القول بان فائدته دفع لزوم حمل الجزئي الحقيقي المتنع فليس بشئ
من وجوه اما اولا فلان امتناع ذلك الحمل مم عند اهل العربية كما سبق في المنطلق
زيد بل عند اهل المعقول ايضا ولذا جوزه المص في شرح الرسالة واما ثانيا فلان
كون البيان وامثاله من العلوم جزئيا حقيقيا محل نظر كما خص في محله وسنشير اليه
واما ثالثا فلان العدول عن تاويل المشهور بالمسمى بالبيان الى زيادة لفظ العلم محالا وجه
له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان المضاف اليه جزئيا حقيقيا ولا تطرد فيما كان
كليا كنوع الانسان اذا كان فائدة ايراد لفظ تخصيص البيان هذا العلم كان البيان
اعم من وجه من العلم لا اخص مطلقا الجواب تخصيص البيان بعض دفع الاحتمال المعنى الآخر
لا ينافي كون البيان باعتبار وضعه لهذا العلم اخص مطلقا من مطلق العلم ثم البيان بمعنى
ما يطلق عليه لفظ البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم وليس الكلام فيه بل في
البيان بمعنى العلم المخصوص حقيقة العاشر هل يجوز ان يكون الفن هنا خبرا مقدما
لا يجوز لتصريح النحاة بان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين كما هنا وجب تقديم المبتدا
الحادي عشر لم يجعل علم البيان مبتدا مع كونه ما يحتوز به عن التقييد المعنوي علم
البيان سبق في اخر المقدمة حريا وكون نفاوده اولا فنانيا سابق هناك
ضمنا والسابق حريا اعرف من السابق ضمنا وقد رجح النحاة بان الاعرف يجعل مبتدا
وغير الاعرف خبرا الجواب لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا كتبهم منقسمة الى
فنون وفصول وابواب ثم بينوا ان الاول من هذه الاقسام هو كذا والثاني هو كذا وهكذا
فلما اشار المص في اخر المقدمة ايضا الى ان كتابه فنون ثلثة مرتبة في حق العلوم
الثلثة وقد سبق ان الترتيب الذكري هنا لم تدل على الترتيب الرتبي صار المقام مقام
ان يرد في ان ما في المرتبة الاولى من هذه الفنون اي العلوم الثلثة وكذا ما في
المرتبة الثانية او الثالثة ايها فجهذا الاعتبار صار الاتصاف بعنوان الفن الاول
اعرف من الاتصاف بعلم المعاني وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثاني او الثالث

اعرف

اعرف من الاتصاف بعلم البيان والبديع وقد اشار الشارح والمص الى مثله في قولهم زيد المنطلق
والمنطلق زيد حيث يساق الاول فيما علم زيد ويشتبه في انطلاقه وعدم انطلاقه ويساق
الثاني فيما علم المنطلق ويشتبه في انه زيد او عمرو والثاني عشر هذه القضية القائلة
بان الفن الاول علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع من اي قسم
من اقسام القضية باعتبار الموضوع الجواب انها شخصية شخصية في المشهور ومهملة
في التحقيق اما كونها شخصية في المشهور فلان المعهود سواء كانت عبارة عن الالفاظ
المخصوصة التي هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه الالفاظ او عن مدلولاتها
شخص واحد في المشهود ولذا جعلوا الاسماء الكتب من قبيل اعلام الاشخاص ومايتو
هم من التعدد باعتبار قراة المتلفظين او كتابة الكاتبين او ادراك المدركين فهو تعدد
اعتباري جاء من تعدد المحال لا تعدد بالذات واما كونها مهملة في التحقيق فلان تعدد الا
لفاظ والنقوش الموجودة في محال متعددة ليس كتعدد الجوهر باعتبار المحال كما ان
زيدا باعتبار كونه في البيت غيره باعتبار كونه في الصحراء فانه تعدد بالاعتبار
لا بالشخص لان شخصه غير موقوف على البيت والصحراء بخلاف الالفاظ و
النقوش التي هي اصوات والوانا فانهما عرضان من مقولة الكيف وقد اتفق الحكماء
والمتكلمون على ان طل الاعراض في تشخصها ولذا لم يجوزوا انتقال العرض من محل الى
محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون القائم بهذا الورقة عين القائم
بآخر بالشخص وكذا الكلام فيما اذا كان الفن عبارة عن المسائل لانها امور معلومة والمعلو
صورة ذهنية متحدة مع العلم في التحقيق كما ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك
المعلومات والمسائل فكيف يكون العرض القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخر
بالشخص بل الحق ان الاعراض القائمة بمحال متعددة اشخاص متعددة فلو حمل القضية
ههنا في امثال على الشخصية لانحصر الفن الثاني وامثاله كالكافية والشافية في الشخص
القائم بالهواء الحامل للمعنى او بكتابه او بذهنه فيلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة
بنساء وبكتابتها ثانيا او كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة المعهودة التي
كانت الفن الثاني عبارة عنها عبارة عن القدر المشترك بين تلك الاشخاص فتكون كلية
اجزئية حقيقية فكان موضوع هذه القضية كليا والحكم على هذا الكلي باعتبار الافراد

يعني كيمك نقوشي اولورسه اولسون سنه
يعني اول الفاظ كيمك تلفظي اولورسه اولسون يا خود
يا خود كيمك كتابتي اولورسه اولسون سنه
كيمك فهم اتمي اولورسه اولسون سنه

اعلم ان قولك مثلا بعض الانسان كذا قضية شخصية
باعتبار ومهملة باعتبار وشخصيات متعددة
باعتبار اما الاول فعلى تقدير عدم تعدد البعض ظاهر
وعلى تقدير التعدد ان اريد مجموع ذلك البعض بخصوصه
كانت ايضا شخصية واما الثاني فان اريد كل واحد من
البعض المتعدد المعين باعتبار امر شامل كانت مهملة
كالكلية فيما سلف الى ذلك البعض وان حكم على خصوصية
كل منها كانت شخصيات متعددة منها

لا باعتبار نفس الطبيعة اذ المرض افاده ان ما يقرأه الطالب او يكتبه او يعلمه من الافراد
فن ثمة نافع في الاحتراز عن التقييد المعنوي وقد خلا هذا الحكم من السور الكلي او الجزئي
حيث حمل اللام على العهد الخارجي فلا تحمل بعده على الجنس من حيث تحققه في ضمن كل
فرد او في ضمن البعض والاكثر ادادة معنيين من اللام في الطلاق وهو غير صحيح عند
الجمهور وان جوزه البعض من اثبت فيه فلا يكون القضية طبيعية ولا محصورة بل
مهملة في التحقيق ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت عبارة عن الملكة او الادراكات
او عن المسائل القائمة بنفوس كثيرة كلية كلية لا جزئية حقيقية الثالث
عشر بين لام العهد وبين حمل القضية على غير الشخصية منافات لان الحصة المعينة
المدلول بلام العهد يجب ان يكون شخصيا وجزئيا حقيقيا والجواب لا يجب ذلك
بل قد يكون تلك الحصة نوعية كما في ادادة الروي من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص
من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا الرابع عشر ههنا المراد بقوله
لشدة الاحتياج اليه بيان علة الخارجية كما في قولهم قعدت عن الحرب جبنا او الاستدلال بالدليل اللمي الجواب يحتمل الكل الخامس عشر على تقرير الاستدلال كيف يترتب
القياس واذا اقتراني او استثنائي الجواب يترتب من الشكل الاول من الاقتراني
هكذا البيان مناسب تقديمه على البديع لان البيان امر يشتد الحاجة اليه بخلاف البديع
وكل امر شانه كذا مناسب تقديمه على البديع اما الكبرى فظاهرة بعد تقييد الاوسط
بقوله بخلاف البديع واذا لم يقيد به فهي ثابتة بذلك واما الصغرى فلان البيان جزء من
علم البلاغة ومحتاج اليه في تحصيل البلاغة الكلام بخلاف البديع وكل امر شانه كذا فهو
امر يشتد اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله بخلاف البديع بمعنى انه بخلاف في شدة الاحتياج
اليه وفي كونه جزءا ومحتاجا اليه في تحصيل البلاغة ليستفاد منه التقييد في الدليلين
السادس عشر لم اقيم الدليل على المناسبة لا على نفس التقديم المذكور في كلام الشارح
مع ان حمل التقديم على معنى مناسبة التقديم مجاز بذكر المسبب وادادة السبب لا يصار
اليه بلا قرينة صادقة ولا قرينة ههنا الجواب ههنا قرينة صارفة ومعينة لمعنى
المناسبة اما الصارفة فهي الحقيقة فهي كون نفس التقديم بديهيا جليا معلوما بحس
او بحس البصر مع امتناع الاستدلال على البديهي الجلي لان الغرض من الاستدلال تحصيل

العلم

العلم بالمدعى وهو حاصل قبل الاستدلال فيكون الاستدلال تحصيلا للحاصل وهو محال لا
يقال لا يتم البداهة على تقرير كون الفن الثاني عبارة عن المسائل بل تقديمها ثابت
بدليل تقديم دوالها من الالفاظ والنقوش لانا نقول الانتقال من تقديم الدال على
تقديم المدلولات وفي لا تدريجي والاستدلال والنظر لكون عبارة عن حركة الذهن يكون
الانتقال فيه تدريجيا فتقديم المدلولات بعد هذه تقديم الدوال من قبيل المحسوسات
او من قبيل قضايا قياساتها معها واما القرينة المعينة لمعنى المناسبة فهي انه لما امتنع
حمل التقديم على حقيقته فاما ان ينصرف الى وجوب التقديم او الى مناسبة ورجحانه لكن
شدة الاحتياج اليه انما يفيد المناسبة ورجحان لا الوجوب لجواز التاخير الاكرى بعد
واما دعوى صحة التقديم فهي بديهية كدعوى نفي التقديم فالصارفة صارفة عن المحل
عليها ايضا السابع عشر هو البحث في الدليلين من وجوه اولا فلان الجزئية في الدليل الثاني
ممنوعة لجواز ان يكون البيان جزئيا لعلم البلاغة لا جزءا له كيف ويصح حمل علم البلاغة
على البيان لانه يعرف بانه علم له مزيد اختصاص بالبلاغة لا كالنحو والصرف وغيرهما من
العلوم التي لها مدخل في تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها لكونها مبادي
بعيدة لها ولو كان جزءا له لما صح حمله عليه نعم على هذا التقديم يتم المدعى غير شدة الاحتياج اليه
ايضا لان البديع ليس بجزء ولا جزئي لعلم البلاغة لكن الفرض القدح في نفس هذا الدليل
الجواب ليس علم البلاغة بمعنى علم له مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى
غة الكلام واضافة العلم اليه اضافة لامية من اضافة احد المتباينين الى الاخر بوجه من الاوجه
لو كان كذلك لم يوجد وجه وجيه في الاظهار مقام الاضمار في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل البلا
الكلام اذ الظاهر ان يقال ومحتاجا اليه في تحصيلها الثاني انه قد فهم من كلام الشارح في
المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع لمجموع العلمين كما وضع لكل من بلاغتي المتكلم والكلام وهو
المراد ههنا واضافة العلم اليها من اضافة العام الى الخاص كعلم البيان فلهذا اظهر البلاغة
في ذلك القول اذ ليس المقام مقام الاضمار ولو اضمر لاحتيج الى استخدام فعلى هذا علم البلاغة
معرف بانه علم يحترز به عن الخطاء في التادية وعن التقييد المعنوي فهو بهذا المعنى انما يصدق
على مجموع علمي المعاني والبيان من حيث المجموع لا على احدهما على حدة فيكون البيان جزءا من
علم البلاغة لا جزئيا ولو سلم انه معرف بذلك فزيادة الاختصاص بالبلاغة انما توجد في